الآداب

مجلة شهرية تعنى بشؤون الفكر

تصدر عن دار العلم للملايين - بيروت

أصحاب الامتياز
منير البعلبكي - سهيل ادريس - بهيج عثمان

المدير المسؤول : بهيج عثمان
رئيس التحرير : الدكتور سهيل ادريس

Directeur : BAHIJ OSMAN
Rédacteur en chef : SOUHEIL IDRISS

ص.ب ١٠٨٥ — تلفون ٢٣/٠١

AL-ĀDĀB REVUE MENSUELLE CULTURELLE
BEYROUTH - LIBAN B.P. 1085
Tél. 23-01

العدد الرابع
نيسان (ابريل) ١٩٥٤
السنة الثانية

No. 4 - Avril 1954
2ème Année

نحو ثقافة عربية افضل

بقلم الدكتور قسطنطين زريق

في سبيل ثقافة عربية افضل ، لا بدّ لنا من ان نرسم الخطوط الكبرى للمجتمع العربي الأفضل الذي نريده . فهذه المحاولة ضرورية لتوضيح الغاية وتحديد السبل اليها . ولذا فسأجمل صفات المجتمع العربي المنشود بصفتين هما ، في نظري ، شاملتان اساسيتان :

اولاهما : **انه مجتمع قادر على البقاء** . فالمجتمع الانساني الحاضر منقسم على ذاته ، قد توصل بفضل الجهد العقلي المتتابع خلال العصور الى تحقيق قدرة مادية هائلة . ولكن الاطماع والأهواء البشرية ظلت ، في الأكثر ، على ما كانت عليه . وهي اليوم تستخدم هذه القدرة المادية الفائقة في سبيل التحكم والاستئثار ، تحكم افراد وجماعات بافراد وبجماعات اخرى : طبقات كانت هذه وتلك ام طوائف ام شعوباً . وغدت بعض المجتمعات في خطر ، خطر استئثار المجتمعات الأقوى بمواردها ، وتوجيه مقدراتها ، واستغلالها لأغراض خارجة عن ذاتها . وقد يقوى هذا الخطر احياناً فيصبح خطرَ زوالها كمجتمعات ذات صفات معينة وحقوق في الحياة الحرة الكريمة .

والمجتمع العربي الحاضر محاط بأخطار من هذه الأنواع المختلفة . فهو يعاني صنوفاً من الاستئثار والاستغلال تنزلها به مجتمعات اقوى منه مادياً وعقلياً ، وهو معرّض بصفة خاصة لأطماع الصهيونية المتحفزة التي اغتصبت جزءاً ثميناً من أرضه فأجلتْ اهله عنه وعمدت الى إحكام قواعدها فيه ، متطلعة الى الأجزاء الأخرى بعين ملؤها الشهوة ، ومعدّة العدة لاغتصابات جديدة في المستقبل القريب والبعيد . فمن ضرورات المجتمع العربي ، إذا أراد ان يكون أصلح وأفضل ، بل إذا رام مجرد البقاء ان يكون قادراً على حماية ذاته من هذه الأخطار ، وان يولد في نفسه المناعة المادية والمعنوية ليتقي اي هجوم جديد ، والقوة النضالية ليستعيد ما فقد من إرثه القومي وليتحرر من ضروب الاستغلال التي يخضع لها الآن .

ولكي يتمكن من حماية نفسه وضمان بقائه يجب عليه ان يحسن استغلال موارده . وقد أنعم الله عليه بموارد غزيرة تتنافس المجتمعات الأقوى في السيطرة عليها . وهي كفيلة ، إذا توفرت له القدرة على استثمارها وحسن التصرف بعوائدها ، بان تجهزه التجهيز الضروري لصيانة كيانه . وهذا التجهيز لا يكون مادياً فحسب ، لأن استغلال هذه الموارد يفترض نوعاً من التطور العقلي والتماسك الاجتماعي ، يكوّن بذاته أداة فعالة لدفع الخطر والحفاظ على النفس .

على ان القدرة على البقاء ليست في ذاتها الغاية المنشودة ، ولا تكفي لتكوين مجتمع عربي أفضل او فاضل . فلكم قام في التاريخ من مجتمعات استطاعت ان تحافظ على نفسها اجيالاً عديدة ، بل تمكنت من بسط نفوذها ومد سلطانها ، ولكنها عجزت عن ان تتميز عن سواها تميزاً ذاتياً جوهرياً . ولذا فالصفة الثانية والأهم للمجتمع العربي المنشود هي ان يسمو فوق مجرد القدرة على البقاء ، فيغدو **مستحقاً للبقاء وحرياً به** .

قد يقول البعض ان استحقاق البقاء امر لا يحتمل الجدل . فلقد جاهدت شعوب البشرية وقادتها جهاداً مستمراً لكي يصبح حق كل شعب في الحياة

والاستقلال والتقدم مبدأ معترفاً به ، وها هي النظم الدولية تجاهر بهذا الحق ، وها هي الشعوب المتخلفة تستند اليه للتحرر من قيودها ، وتسلم مقدراتها . اجل ، ليس في هذا من شك على صعيد المبدأ العام والقانون . ولكن ثمة صعيداً اعلى يجب ان توضع القضية عليه : هو مقدرة مجتمع ما على حسن استخدام هذا الحق بالمساهمة في تنمية القيم الانسانية وهي غاية الحياة ومقصد الوجود . ان التاريخ حكم عادل اذا استنطقناه اعلمنا الى اي حد كان كل شعب من الشعوب في الماضي حرياً بالبقاء ، بل الى اي درجة لايزال باقياً فينا فعلا ، لان جوهر المدنية الحاضرة انما هو خلاصة العناصر الباقية في المدنيات السالفة .

ولاستحقاق البقاء ، بهذا المعنى الاخير ، مقياسان رئيسيان : اولهما مقدار ما يوفر المجتمع لأفراده من كرامة . والكرامة تصدر عن الحرية ، الحرية من الخوف : خوف الجوع ، والمرض ؛ والحرية من المتحكم : سواء أكان المتحكم من ابناء المجتمع أو من خارجه ، والحرية من الوهم ، والشهوة ، وحب الاثرة . فهذا المقياس يقتضينا ان ننظر في مستوى الشعب المادي ، ومقدار تخلصه من سلطة الطبيعة وتمتعه بنعم الحضارة ، وتغلب افراده على الامراض والاوبئة وتميزهم بالصحة الجسدية ، وانتشار المعرفة بينهم ، وتحررهم من الظلم والتعسف والاستئثار ووراء هذا كله اعتراف المجتمع بكرامة الشخصية الانسانية ، وسعيه لتحقيق هذه الكرامة لأفراده وجماعاته . ولعلنا إذا نظرنا الى المجتمعات الانسانية على ضوء هذا الاعتبار ، ووزناها بهذا الميزان ، امكننا ان نتبين مدى استحقاقها للبقاء ، واهليتها للحياة .

اما المقياس الثاني ، فهو مقدار مساهمة المجتمع في الحضارة الانسانية . وما هذه الحضارة سوى نتاج الجهد الانساني لاكتشاف الحق وتوفير الخير والجمال . والمجتمعات الانسانية تختلف في نوع مساهمتها في هذا النتاج . فهي تظهر على مسرح التاريخ وتمضي ، ولا يبقى منها إلا ما تبدع وتعطي . ولذا فان هذه المساهمة منها ليست مقياساً لأهليتها للبقاء فحسب ، بل هي كذلك ، كما قلت ، مقياس لمدى بقائها الفعلي : لعدد الخيوط التي حاكتها في نسيج المدنية الانسانية ، ولقيمة هذه الخيوط .

هاتان الصفتان العامتان — القدرة على البقاء واستحقاق البقاء — تنطويان على جميع المعاني التي نتطلع اليها في مجتمعنا العربي المنشود . وإني إذا جابهت الحقائق عارية صريحة خرجت بنتيجة تهزني من اعماقي : هي شكّي بمقدرة مجتمعنا هذا على البقاء ، بل باستحقاقه للبقاء . اقول هذا دون النظر الى العوامل التاريخية التي ادت الى وضع المجتمع الحاضر ، ودون ان احاول تعليل الامور بردها الى اسبابها وعواملها . اقوله تقريراً لواقع مهما كانت مقدماته ومكوناته . اقوله لننتبه اخيراً من التخدر الذي اعتدنا ان نركن اليه ، فنجابه الخطر على حقيقته ونتبين الفارق الجسيم بين ما نحن عليه وما يجب ان نكون . اقوله وإن كنت اعلم ان البعض سيثور عليه ، ويرى فيه تثبيطاً للهمم ، وإضعافاً لايمان الامة بنفسها . اقوله لان النكبة التي منينا بها — النكبة التي لم نعِها بعدُ حق الوعي — تفرض علينا ، قبل كل شيء ، الصراحة في مجابهة الواقع ، والجرأة على ان نرى ذاتنا كما نحن وان ندين نفسنا قبل ان يدينا الآخرون .

★

والآن ، بعد ان رسمنا صورة عامة للمجتمع العربي المنشود ، لنتساءل ما هو نوع الثقافة التي يتميز بها هذا المجتمع . إن الحياة الانسانية وحدة مترابطة الاجزاء متشابكة القوى . والثقافة تتفاعل وعوامل الحياة الاخرى ، مؤثرة فيها ومتأثرة بها . فهي ، اذا صح جوهرها وصفا كيانها ، عاملٌ فعال في خلق المجتمع الجديد . وهذا المجتمع يعمل بدوره ، بما له من حيوية سياسية واقتصادية واجتماعية ، في تنمية الثقافة وتوفير ثمارها . وكما رسمنا الخطوط الكبرى للمجتمع المنشود ، فلنحاول ان نتصور الصفات العامة للثقافة التي تميزه ، الثقافة الناتجة عنه الفاعلة فيه .

تتميز هذه الثقافة اولاً **باساسها الشعبي الواسع** . ولا اخال ان هذا يحتاج الى كثير من الايضاح والتبيان . فلقد مضى الزمن الذي كانت الثقافة محصورة فيه بفئة محدودة من البشر ، بينما تعيش الجمهرة الغالبة في ظلام من الجهل دامس . ان الاساس الشعبي اصبح واجباً لان المجتمع الحديث قد اعترف للمواطن والانسان — كل مواطن وكل انسان — بحقه الصريح في التعلم والتثقف . نصت على هذا دساتير الامم وقوانينها ، وأعلن في وثائق حقوق المواطن والانسان ، بعد ان جاهدت في سبيله اجيال من المفكرين والمصلحين ومن جماهير الشعوب المختلفة . وهو حق مشتق من الاعتراف بقدر الشخصية الانسانية ، وكرامتها المستمدة من تحررها . فمن واجب المجتمع ان يؤهل افراده لتحقيق هذا التحرر وتلك الكرامة ، بفسح المجال لهم للتعلم والمشاركة في الميراث الثقافي .

والأساس الشعبي الواسع ضروري كذلك لضمان بقاء المجتمع وتقدمه . فالمجتمع يحتاج ، في سبيل البقاء والتقدم ، الى

حسن استغلال موارده وتنظيم ذاته . وقد يعتقد البعض ان استغلال الموارد يأتي عن طريق ادخال الآلة الحديثة . على ان هذه الآلة تظل عاجزة اذا لم يكن وراءها من يحسن استخدامها. ولذا كان للعنصر البشري المقام الاول في العمل الانتاجي ، ونحن اليوم نرى الامم تتمايز بدرجة رقي اخصائيها وعمالها ، وبما لهم من اثر في انتاجها القومي .

ثم ان المجتمع يحتاج الى تنظيم منافع هذه الموارد لتأتي باكبر فائدة ممكنة ، والى ضبط علاقات افراده وجماعاته بعضهم ببعض . ولقد اثبتت التجربة الانسانية ان خير تنظيم للكيان الاجتماعي هو الاسلوب الديمقراطي . على ان هذا التنظيم يقتضي من عامة افراد الامة قدراً من الثقافة يسمح لهم بحسن اختيار الحاكم ، ونقده ، وردعه عند الاقتضاء . وعندما لا يتوفر هذا الاساس الشعبي الواسع المتين ، نرى النظام الديمقراطي يخفق في بلوغ غايته وتحقيق قابلياته .

وهذا الاساس نفسه ضروري لنمو الثقافة . فالانتاج الثقافي هو حصيلة جهد الموهوبين الجادين من الناس . والموهوبون لا ينحصرون في طبقة معينة ، بل يبرزون من مختلف طبقات المجتمع لو اتيح لهم المجال للظهور . ولا يكون النتاج الثقافي حيا متجدداً متزايداً الا إذا غذي بالمواهب والجهود تنصب فيه من منابع المجتمع المختلفة ، فتقوي فعاليته وتوسع اثره وتزيد في قيمته ورونقه .

هذه هي الصفة الاولى للثقافة في المجتمع العربي المنشود . اما الثانية فقد اشرنا اليها بايجاز في معرض حديثنا عن الاولى ، ولكن لا بد من توجيه النظر اليها بالذات وبسطها بشيء من التفصيل . **وهي ان هذه الثقافة تتجاوب وحاجات المجتمع .** فحَمَلَتُها — من أدباء وعلماء وفلاسفة ورجال تنظيم وحكم — يحسون هذه الحاجات ، بل يحيونها ، ويأتي انتاجهم ملبياً لها . ورجل الثقافة الحق مهما تجرد عن محيطه ، وعني بالمشاكل الانسانية الخالصة ، لا بد من ان يبقى متصلاً بمجتمع معين ، وان يكون لهذا المجتمع اثره فيه ، وان يكون هو عاملاً فعالاً في تطور المجتمع وتقدمه . لا بد له من ان يشارك ابناء مجتمعه آلامهم وآمالهم ، وان يبين لهم بطريقته الخاصة سبل الخلاص ومناهج التقدم .

ويعني ان القت النظر هنا الى نوع معين من الثقافة له صلة وثيقة بحاجات المجتمع : هو الثقافة العملية والاختصاصية . وإذا افعل ذلك يتسع معنى الثقافة هنا ، ليشمل ، كما يشمل في مناحي

> **« الثقافة التي ننشد يجب ان تكون ثقافة تحترم العقل وتخضع له ، وتؤمن به وتسير على هديه في اكتشاف الحقيقة ، والتعلق بها دون سواها ، وقبول احكامها مهما كانت قاسية . فهذا هو السبيل الوحيد للتقدم الحقيقي ، وعليه يجب ان تتمشى ثقافتنا المرجوة اذا اردناها ثقافه حية خلاّقة لمجتمع حيّ خلاق. »**

اخرى من هذا الحديث ، التربية والتعليم . ولقد ذكرت ان المجتمع العربي المنشود مجتمع له القدرة على البقاء ، وان هذه القدرة مرتبطة بحسن استغلاله لموارده . فهو ينكب على الموارد مستثمراً اياها ابلغ استثمار لكي يضمن وسائل الدفاع عن نفسه ، إذ انه محاط بمجتمعات قد سبقته في هذا المضمار ، فجهزت بذلك قوة تهدده ان لم يقابلها بما يماثلها او يفوقها . وهو يقوم بهذا الاستثمار ايضاً ليكفل الوسائل المادية الضرورية لرفع مستوى افراده وتلبية حاجاتهم في الصحة والتعليم واسباب العيش .

هذا الاستثمار يقتضي من المنظمين له والعاملين فيه ثقافة اختصاصية تمكنهم من فهم الطبيعة والسيطرة عليها . وهذه الثقافة على درجات مختلفة تبدأ من الثقافة العملية البسيطة التي يحتاج اليها الفلاح في زراعته ، والعامل في صناعته ، وتمتد الى الثقافة الاختصاصية المعقدة التي تؤهل صاحبها للانشاء والابداع والتنظيم . ولا ريب في ان هذه الثقافة الاختصاصية هي اهم عامل في تجهيز القوة المادية التي يتطلبها المجتمع للحفاظ على كيانه وتحسين هذا الكيان .

والتجهيز لا يقوم على استثمار الموارد فحسب ، بل على حسن توزيع خيراتها ، وعلى صحة تنظيم العلاقات القائمة في المجتمع . وهذا ايضاً يقتضي معرفة اختصاصية في الاقتصاد والصحة والقضاء والادارة والتربية وسواها من وجوه النشاط الاجتماعي . فلقد غدا كل من هذه الوجوه موضوع علم ، بل علوم معقدة ، ويجب الا يقبل عليه الا من اعد له عدته وتسلح بالمعرفة التي تمكنه من الوقوف على اسراره وضبطها وتوجيهها الى الغاية الصحيحة .

واشير هنا بصفة خاصة الى ناحيتين من نواحي هذه الثقافة الاختصاصية الضرورية للاستثمار والتنظيم ، واثرها في حياة المجتمع . الاولى انها تهيء الفرد او المواطن لعمل منتج . وهذا العمل — علاوة على ما فيه من فائدة للمجتمع — يعزز كرامة الفرد ، ويطمئنه الى ان المجتمع بحاجة اليه ، والى انه يقوم بعمل مفيد له ولسواه . فليس اثقل على النفس ، واشد ايلاماً ، وابعث على اليأس وفقدان الكرامة من ان يشعر المرء بان مجتمعه في غنى عنه ، وان الثقافة التي تثقف لاتؤهله لعمل يضمن عيشه او يفيد الآخرين . ولا شك ان اكثرنا قد لمس هذا الشعور عند الكثيرين ممن جازوا الدراسة الثانوية او الجامعية عندنا ، واكتشفوا بالاختبار المرير بعد الشقة بين عدتهم الثقافية وحاجات بلادهم .

اما الناحية الثانية فهي ان المجتمعات الحديثة تقوم في اكثرها على هذه الثقافة الاختصاصية وتتنافس فيما بينها في القدرة على الطبيعة ودقة تنظيم الحياة الاجتماعية — فهما مصدر القوة ، ومبعث قابليات التقدم . وهي تنفق الاموال الهائلة وتقوم بالتضحيات العظيمة لتعزيز العلوم التطبيقية ، سواء بما تنشئه من معاهد التعليم الفني بدرجاته المختلفة او بما تقيمه من مؤسسات البحث والتنقيب في شتى نواحي الانتاج والتنظيم . وان المتتبع لتطور التربية والتعليم في البلاد الغربية ليلاحظ مدى الاقبال المتزايد على المعاهد الفنية والاختصاصية ، وما

تبذله الدولة والجماعات الخاصة لدعم هذه المعاهد توصلا الى تجهيز المجتمع بالفنيين القادرين على استثمار موارده ، وتنظيم شؤونه . وقد اصبحت كل ناحية من نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية موضوع اختصاص ، بل اختصاصات ، تقتضي فنيين من مختلف الانواع لضبطها وتنظيمها ، ومن واجب السلطات القائمة على شؤون التربية اعداد هؤلاء الفنيين واخراجهم لخدمة المجتمع .

اما مؤسسات البحث فحدث عنها ولا حرج . فهي تزيد وتتسع يوماً بعد يوم : ترعاها الحكومات ، والصناعات ، والوقفيات الخاصة ، او الافراد او الجماعات العارفون قدر البحث واثره في حياة الامم . كل ذلك ايماناً من القائمين على الامر ، ومن الرأي العام عموماً ، بأن المعرفة العملية الاختصاصية المتراكمة هي السبيل الوحيد للتقدم في استثمار الطبيعة وتنظيم المجتمع . وليس من الضروري دوماً ان تأتي هذه المؤسسات بنتائج عملية سريعة ، فقد تسلك في بعض الاحيان سبلا في البحث بعيدة عن الحاجة الملحة ، فلا يخشى القائمون على امرها ، بل يظلون يغذونها بالمال والرجال ، لتيقنهم من ان البحث عن الحقيقة لن يخطىء في النهاية ، بل سيؤدي حتما الى زيادة في القدرة والوعي ، وامكانات التقدم .

وهذا يؤدي بنا إلى الصفة الثالثة للثقافة التي يجب ان نتطلع اليها في المجتمع العربي المنشود : هي ان هذه الثقافة **تقوم على الايمان بالعقل وبالحقيقة التي يكشف عنها** . فالعقل هو القوة المحققة المنتظمة المتراكمة المكونة للتقليد الايجابي المستمر في الحضارة البشرية . العقل عدو الوهم والانخداع ، والتعصب والخداع . انه لا يفتأ يجوب الآفاق سعياً وراء المجهول ، حتى يكشف عنه ويجلوه للعيان . انه لا يكل عن نقد ذاته وسواه إلى ان يقف على الحقيقة . انه بطبيعته منتظم وناظم ، يتدرج خطوة فخطوة ، ويربط حلقات المعرفة بعضها ببعض . قد يخطىء بعض الاحيان او ينحرف ولكنه قمين باكتشاف الضلال والعودة الى الطريق السوي . وجهده جهد متراكم يعزز اللاحق منه السابق ويغذيه ويدفع به الى الامام .

من أجل هذه الصفات الذاتية كان العقل ، كما قلت ، الناظم لعقد النتاج الحضاري البشري ، والقوة الباعثة على التقدم الصحيح . والثقافة التي ننشد يجب ان تكون ثقافة تحترم العقل وتخضع له ، وتؤمن به ، وتسير على هديه في اكتشاف الحقيقة ، والتعلق بها دون سواها ، وقبول احكامها مهما كانت قاسية . فهذا هو السبيل الوحيد للتقدم الحقيقي . وعليه يجب ان تتمشى ثقافتنا المرجوة اذا اردناها ثقافة حية خلاقة لمجتمع حي خلاق .

اما الصفة الرابعة لهذه الثقافة فهي **تأصلها بماضيها الايجابي** . فكل ثقافة حية وحدة مترابطة ضمن وحدة الثقافة الانسانية الشاملة ، وهي تمتاز عن سواها بنوع تطلعها الى الحقيقة وتبصرها إياها ، وبما تبدعه من اشكال خير وجمال . فحري بها ان تظل واعية لماضيها ، مستمدة من هذا الماضي القوة والايمان ، ومنمية الارث الذي يتناقله مجتمعها جيلاً بعد جيل .

على ان إيمانها هذا لا يؤدي بها الى الانخداع ، لان ايمانها بالعقل والحقيقة اشد واقوى . وهي تقبل احكام هذين على ماضيها ، قبولها لأحكامها على حاضرها . ولذا لا تتمسك إلا بما يجوز امتحان العقل ، أي بما هو بدوره من نتاج العقل . فالعقل يغتبط بالعقل ويتحد فيه ، ويكره كل ما عداه . لذا قلت ان ثقافتنا المنشودة متأصلة بماضيها **الايجابي** : أي بما في ذلك الماضي من نتاج عقلي ، ومن إبداع جمالي وادبي وروحي . وتأصلها هذا لا يفيد معنى التعصب ، لان هذا المعنى يبدده فعل العقل الحي الذي فرضنا انه منبث في طيات هذه الثقافة وباعث لها . ولا يعني التلفت الدائم الى الوراء ، لان الثقافة الحية ثقافة متطلعة الى الامام ، جوابة للآفاق ، مغامرة في ميادين العقل والروح ، لا تأخذ من الماضي إلا ما يوحي ويسند ، شأنها في هذا شأن الثقافة الماضية ذاتها ، التي إنما نمت وازدهرت عندما غامرت واقتحمت ، وسعت الى الحق حيث كان . فلما قعدت عن هذا السعي ، واكتفت بما انتجت ، وغلب فيها الحرف على الروح والنص على العقل ، ضعفت وانحلت واصبحت عاملاً

سلسلة الكتب السياسية المصورة

إضواء على السياسة العالمية

صدر منها :

١ ـ **حرب التحرير في الهند الصينية**

٢ ـ **ايران ترقص على كف عفريت**

صدر اليوم :

٣ ـ **وميض النار في المغرب العربي**

يصدر قريباً الكتاب الرابع :

المانيا بين الشرق والغرب

بقلم

خيرات البيضاوي

توزيع المكتب التجاري ـ بيروت — ثمن ليرة لبنانية أو ما يعادلها

في ضعف المجتمع وانحلاله .

وهكذا تكون الثقافة المنشودة متفتحة **لخير ما انتجه الانسان في خلال جهاده التاريخي** . وبذا تتم لها صفة اخرى من صفاتها الاساسية . فلئن كان لكل ثقافة ميزاتها الخاصة ووحدتها ، فان الثقافات كلها تلتقي في ثقافة انسانية شاملة . ذلك ان وراء المواطن وابن المجتمع الانسان بذاته الأصيلة : الانسان بتلمسه الحقيقة وانحرافه عنها ، بتساميه الى الأعلى وانجذابه الى الأدنى ، بإيمانه وخوفه واطمئنانه وقلقه ، بألمه وامله وحزنه وفرحه ، بتجبره وانكساره ، بجماله وقبحه ، بامكاناته وحدوده . هذا الانسان قد جاهد الطبيعة ، وجاهد نفسه بظروف واشكال وازمنة مختلفة ، فتولدت عن هذا الجهاد قيم جمالية تتمثل في الرائع من الأدب والتصوير والنحت والموسيقى وسواها من فنون التعبير ، وقيم عقلية تبدو في ما اكتشف من حقائق الوجود وفي الانتظام العقلي المؤدي الى هذا الاكتشاف ، وقيم خلقية تتجسم في ما تسامى اليه من مراقي الخير ، وما حقق منه فرداً ومجموعاً ، وقيم روحية في تساؤله عن نفسه وعن مبدعه وفي تعطشه الى الله يخافه اولاً ثم يلجأ الى رحمته وغفرانه ، ويجد خلاصه في تسليم نفسه اليه والركون الى محبته الشاملة التي لا تدانيها محبة .

ان الثقافة المنشودة تتحرص على هذه القيم ، وتسعى الى تمثلها وتنميتها دون تردد او خشية لأنها تعي انها تؤلف في مجموعها خلاصة الحضارة الانسانية ، وليس للثقافة الحية الفاعلة ان تنكفىء على نفسها ، وتنكمش في صدفها ، وتقطع صلتها بالباقي الفاعل من هذه الحضارة . انها إن فعلت ذلك اختنقت وخنقت معها مجتمعها ، فلم يبق هذا المجتمع ولم يكن مستحقاً للبقاء .

على ان هذا التفتح للحضارة الانسانية ليس سوى خطوة لعمل الثقافة الحية الحقيقي ، وهو **مساهمتها الفعلية في هذه الحضارة** . ان هذه المساهمة هي الصفة المميزة الأخيرة للثقافة المرجوة تتم بنتيجة الصفات الخمس السابقة التي ذكرناها ، وبها تبلغ الثقافة غايتها وتؤدي رسالتها .

والانتاج الحضاري هو ابداً من عمل الأفراد : اولئك الذين يؤهلهم للابداع استعدادهم الفطري وجهادهم العقلي والروحي . فعلى المجتمع ان يكتشف هؤلاء الموهوبين ويرعاهم ، ويفسح لهم مجال الانتاج . **ان وراء كل حضارة قلة مبدعة من الناس : قلة تتميز عن الكثرة لا بالمال ، او الجاه ، او القوة المادية ، او الزعامة الشعبية ، بل بالاستحقاق الذاتي : طبيعة وكسباً ، قلة تحقق القيم وتعممها في المجتمع ، قلة تعمل لا لذاتها بل للغير ، قلة لا تتعالى ولا تتجبر ، بل تحب وتخلص وتعطي ، قلة متآلفة ، متعارفة ، منها تنطلق قوى التقدم ومجاري الانبعاث ، ومصادر الخلق والابداع .**

لقد اصبح من نافل القول ان نردد ان أثر أي مجتمع إنساني هو في قيمة إنتاجه الحضاري ، فالتاريخ أبلغ شاهد على ذلك . ولكن هذه الحقيقة لم تتأصل بعد في نفوسنا ، ولم تنبث في كياننا . على اننا نبغي ان نتلمس الطريق الى مجتمع عربي أفضل . فلنثق بان فضل هذا المجتمع يكون بنسبة ما نحقق من هذا الانتاج يؤديه الموهوبون الجادون من ابنائنا ، فيخلدُون ويُخلّدون ، ويبقون ويبقى معهم مجتمعنا ، على تعدد السنين والأجيال ، غذاء دائماً وكنزاً متزايداً للانسانية جمعاء .

★

والآن بعد ان لمحنا الخطوط الكبرى للمجتمع العربي الأفضل ، وتأملنا الصفات التي تتميز بها ثقافته ، بقي علينا ان نتبين الخطى المقتضاة والواجبات المفروضة لتكوين هذه الثقافة المنشودة للمجتمع العربي المنشود .

من هذه الواجبات ما هو ملقى على عاتق الدولة وارباب الحكم ، ومنها ما يتعلق بالشعب عموماً ، ومنها ما يُسأل عنه رجال الثقافة بصفة خاصة .

اما الدولة ومن دار في فلكها الاعلى من القائمين على الحكم او الطامعين فيه فواجبهم الاول صيانة حرمة الثقافة .

اذ الثقافة انبل وارفع واقدس من ان تكون وسيلة لغاية . العقل ، والروح ، والشخصية الانسانية المنطوية على امكانات الحرية والمسؤولية والكرامة — هذه هي غاية الغايات : لا تستهان بل تحترم ، لا تستخدم بل تخدم ، لا تستباح بل يركع على عتبتها . ان الحاكم او السياسي الذي يتخذ من التربية والتعليم او اي شأن آخر من شؤون الثقافة سبيلاً لتحقيق غرض شخصي او حزبي — كأن يسعى لتسليم مهمة التعليم لمن هو غير جدير بها ، او لاستغلال المدارس لتمكين نفوذه ومحاربة اعدائه ، او لاثارة الطلاب في سبيل غاية حزبية او مطمع محلي ، او كأن يعمد لابتياع الاقلام من اجل شهرة ، او لتسخير المواهب وتحقيرها — ان مثل هذا الحاكم او السياسي ليطعن امته في الصميم ، ويقوض صرح بنائها باهانته جوهر الفكر والثقافة ، وتدنيسه حرمة العقل والروح . تعالت هذه القيم عن ان تكون مطية لطامع ، او العوبة بيد عابث ساخر ، وساء فأل امة ينحط ارباب الشأن فيها الى هذا الدرك !

ولنا في تاريخنا العربي اسوة حسنة . فهو مليء باخبار التجلة والرعاية التي كان يبذلها الخلفاء لارباب العلم ومؤسساته .

وينتج عن هذا الاعتبار واجب الدولة الثاني : وهو بذل

المال وتوفير الوسائل لنشر الثقافة الصحيحة وتوسيع اساسها الشعبي . ولا نكران ان اكثر الدول العربية تسعى اليوم جهدها ، تحت ضغط الرأي العام المتزايد ، للقيام بهذا الواجب بما تنشىء من مدارس ابتدائية وثانوية وبما تخصص من اموال في سبيل التعليم العام . غير ان هذا التعليم لا يزال عاجزاً عن تلبية حاجات الأمة . فهو ، في اكثره ، تلقين وحشو من المعلم ونقل وترديد من الطالب . يقر بعيوبه الأساسية رجال الدولة والقائمون على شؤون التعليم والرأي العام ، ولكن جهود الاصلاح ما فتئت بطيئة محاطة بالاشواك والعراقيل .

ليس هنا مجال التبسط في نواحي الاصلاح الواجب لاهداف تعليمنا ونظمه ومناهجه توصلا الى انشاء الثقافة المرجوة . ولكني اشير اشارة عابرة – الى ثلاث من هذه النواحي اعتبرها رئيسية : الاولى – تعزيز التعليم المهني والاختصاصي على مختلف درجاته . فلقد ذكرنا ان في مقدمة حاجات المجتمع العربي للمحافظة على كيانه والتقدم نحو غدٍ افضل تنمية موارده الطبيعية وحسن تنظيمها وضبط شؤونه الاقتصادية والاجتماعية . وواضح انه لايستطيع توفية هذه الحاجات باخراج المئات والالوف من الشبان والشابات العاجزين عن القيام بعمل انتاجي ، وباتباع نظم تعليمية تشجع القروي على هجرة قريته ، وتدفع به وبالمدني الى سلوك سبيل التوظف او هجرة الوطن . ونحن اليوم نعيش في عصر يقوم على التكنيك والفنون العملية ، فكيف يمكننا ان نقف في وجه اعداء مجهزين احدث جهاز ومسلحين انفذ سلاح ، اذا لم نولد القوة التكنيكية الكافية لاستثمار مواردنا وضبط شؤوننا ، على ادق ما تفرضه الحياة الحديثة ؟ ان الكلام ليطول في هذا الموضوع ، فلأوجز مؤكداً انه لجرم قومي في حق الاجيال الحاضرة والمقبلة ان تمضي في ما نحن عليه عموماً في البلاد العربية من تعليم نظري غير متجاوب وحاجات حياتنا في الانتاج والتنظيم وصون الكيان .

اما الناحية الثانية فهي اصلاح مناهج هذا التعليم ليتحول عن حشو الذاكرة وتلقين المعلومات، الى تقوية المدارك العقلية بالاستنتاج والاستقراء، والتنشئة على الاستقلال الفكري وتقدير القيم الاخلاقية ، وتنمية الشخصية الذاتية والحس بالكرامة القومية والانسانية . ان هذا الاصلاح يقتضي تبديل مفاهيمنا في هذا الميدان تبديلاً اساسياً من التلقين الى التعليم ، ومن التعليم الى التربية ، التربية الفعلية – لا الانفعالية – المنمية شخصية الفرد والمواطن انماء منسجماً متزايداً .

على ان هذا كله مرتبط بالناحية الثالثة ، وهي اهم هذه النواحي بل نقطة انطلاق اي اصلاح . واعني بها اعداد المعلم الصالح . فرفع مستوى التربية لتصبح اداة فعالة في تكوين الثقافة المنشودة منوط آخر الامر بالمعلم . النظم والمناهج لها اهميتها ، ولكن المعلم هو العامل البشري الذي يحولها مادة حية محيية او ميتة قتالة . ومن العبث ان نسعى الى تكوين الوحدة القومية عن طريق توحيد النظم والمناهج والامتحانات والشهادات اذا نحن لم نوجد المعلم البناء الشاعر بتبعته القادر على القيام بها . وايجاد هذا المعلم لا يكون بحسن اعداده فحسب ، بل بأن نضمن له عيشاً كريماً ، وحرمة مادية وادبية، اذ كيف ينتظر منه ان ينشىء الجيل على الكرامة واحترام القيم اذا لم يكن هو نفسه مصوناً مكرماً ؟

ولننتقل الآن الى واجب ثالث من واجبات الدولة في سبيل تكوين الثقافة التي وصفنا، وهو انشاء مؤسسات البحث والتنقيب ورعايتها وتعزيز شأنها . فلقد اصبح واضحاً لكل ذي بصر ان الامم لا تكوّن ارتجالا ، والمجتمعات لا تنظم اعتباطاً ، بل ان وراء كل ناحية من نواحي الانشاء والتنظيم الصحيحين ذخيرة علمية تجمع بالجهد المستمر ، المرعي من محيطه، المتآلف المتعاون في داخله ، المحمي من السياسات المحلية والتقلبات العارضة . وان نظرة سريعة الى الامم المتحفزة في الغرب والشرق والى الصهيونية في الجنوب لتظهر باجلى بيان ما تبذله هذه المجتمعات من وسائل مادية ومن رعاية ادبية لدعم البحث العلمي ، سواء اكان موجهاً الى حل مشاكل عملية ملحة يجابهها المجتمع او كان حراً طليقاً لا يبغي سوى اكتشاف الحقيقة وتنمية الذخيرة العلمية القومية والانسانية. الحق ان من يقف منا على مبلغ هذا البذل وعلى النتائج التي يؤدي اليها ليصغر وامته في عين نفسه وليرتعد فرقاً من حالة الضعف التي هو فيها بالنسبة الى القوة الهائلة الممثلة في هذه الذخيرة العلمية المتزايدة .

ومن واجبات الدولة رعاية الموهوبين من ابنائها : اكتشافهم وتمهيد سبل التثقف لهم ، وإمدادهم بالوسائل المادية والادبية الميسرة للانتاج والابداع . ولقد ذكرنا ان الانتاج الحضاري هو آخر الأمر ، ابداع فردي تقوم به القلة المختارة من ابناء المجتمع .

ولقد مضى الوقت الذي كان فيه زاد العلماء خبزاً وماء ، واصبح طريق الاعداد العلمي طويلاً شائكاً ومتطلبات الانتاج الفكري كثيرة عزيزة المنال . كذلك لم يعد من المعتقد ان الاديب لا يمكنه ان يأتي بالروائع إلا إذا افتقر وشقي وصارع ظروف الزمان وحاجاته . **ولعل من اقوى اسباب ضآلة الانتاج الثقافي في المجتمع العربي الحاضر ان رجاله لايستطيعون ان يتفرغوا له ، بل يُضطرون الى كسب معاشهم من اعمال اخرى تستأثر بنشاطهم ووقتهم واعصابهم ولا تترك لهم متسعاً للانصراف الى العمل السامي الذي هيأتهم الطبيعة له .**

ولعل البعض يتساءل : ما هي واجبات الحكومات العربية في تنمية العلاقات الثقافية في داخل هذا المجتمع تمهيداً لخلق الثقافة المرجوة؟ والجواب عندي ان الحكومات تستطيع ان تكون أعظم فعالية وأقوى اثراً في التوفيق بين سياساتها التعليمية، ودعم الاتصال بين رجال الثقافة في البلاد العربية . ولكن عملها في هذا الميدان الاخير لا يتعدى بذل الوسائل المادية

والسبل العملية لتعزيز هذا الاتصال . اما الاصل والاساس فهو العمل على تهيئة رجال الثقافة الصحيحة في كل من البلاد العربية . فاذا وجد هؤلاء فانهم سيتعارفون حتماً ويتعاونون ، لان العقل يفرح بلقاء العقل ، والروح تسعى الى الروح ، والثقافة الخالصة لا تعدم طريقاً للوصول والاتصال .

هذه بعض واجبات الدولة وارباب الحكم . اما الشعب فواجبه ، من جهة ، ان يردع ذوي السلطة والطامعين فيها عن استغلال شؤون الثقافة لمآربهم الخاصة ويحثهم على صيانة حرمتها ومن جهة ثانية ان يساند جهودهم وجهود الدولة بصفة عامة لنشر التعليم وتعزيز الفكر والأدب والفن . فلقد غدت اعباء دولنا العربية في هذه الميادين ثقيلة تنوء بها موازناتها ووسائلها ، فاذا لم يقبل ابناء الشعب على المشاركة في حملها سواء عن طريق تأدية حق الدولة من الضرائب او عن طريق النشاط الخاص الخارج عن النطاق الحكومي ، فان سير القافلة سيكون بطيئاً وبلوغ المحجة عسيراً . ونخص بالذكر هنا الأغنياء الموسرين القادرين على البذل والامداد . قد يكون بين اغنيائنا من تبرعوا من مالهم الخاص لانشاء مدارس ، ولكن هؤلاء قلة ضئيلة بالنسبة الى مجموع هذه الطبقة في المجتمع العربي وامكاناتها . ثم كم بينهم من أنشأ كرسياً في جامعة ، او مكن بعض الموهوبين من إعداد أنفسهم وإكمال تخصصهم للابداع كل منهم في حقله ، او قدم جائزة حرية بالذكر لتنشيط ناحية من نواحي الأدب او الفن ، او فكر في تأسيس معهد للبحث مهما كان محدود النطاق ؟ من منهم وقف مالاً يستثمر في هذه او أمثالها من وجوه تشجيع الثقافة وتنميتها ؟ لقد آن الوقت ليشعر ذوو الثراء منا ان ثراءهم وديعة في أيديهم يجب عليهم أداؤها للمجتمع ، وان للثقافة نصيبها الوافر في هذا الاداء .

بقي أخيراً ، ولا اقول آخراً ، واجب رجال الثقافة أنفسهم . وهو واجب عظيم لأن الأمر يتصل بهم اولاً ، ولأنه محك لجدارتهم لحمل هذا اللقب واحتلال هذه المرتبة الرفيعة . وهم المسؤولون الأولون عن حفظ الأمانة وأداء الرسالة . فاذا طالبنا أرباب الحكم وأبناء الشعب بحماية الثقافة وصيانة حرمتها ، فحري بنا ان نطلب هذا من رجال الثقافة انفسهم ، وان ننتظر منهم ان يكونوا اكثر من غيرهم حرصاً على المحافظة على هذه الوديعة وضمان استقلالها ونموها . فاذا هم استخدموا ما يحملون من ثقافة لتحقيق مأرب أو خدمة غرض ، خانوا رسالتهم ولم يحق لهم ان يدعوا سواهم إلى احترامها . واذا تبذلوا وأهرقوا كرامتهم بين ايدي ارباب السلطة والجاه ، كانوا هم اقوى الهادمين لصرح الثقافة الذي يسعى مجتمعهم لاقامته ، وضاع اي اثر نافع كان يرجى منهم .

« وجه الرشيد الى مالك بن انس رحمه الله ليأتيه فيحدثه فقال مالك ان العلم يؤتى فصار الرشيد الى منزله فاستند معه الى الجدار فقال يا امير المؤمنين من اجلال الله تعالى اجلال العلم فقام وجلس بين يديه ، وبعث الى سفيان بن عيينة فأتاه وقعد بين يديه وحدثه فقال الرشيد بعد ذلك يا مالك تواضعنا لعلمك فانتفعنا به وتواضع لنا علم سفيان فلم ننتفع به » (١) .

ان حفظ المثقفين لكرامتهم وكرامة الثقافة التي يمثلونها يقوم على مبلغ اخلاصهم لهذه الثقافة . لقد قلنا ان من حق المثقفين على المجتمع ان يضمن لهم عيشاً مرضياً ، ولكن من حق المجتمع عليهم ، بل من حق الثقافة ذاتها ، ان يخلصوا لها ، فلا تكون لهم سبيلاً لتجارة ، او أداة لجر مغنم ، او وسيلة لكسب نفوذ . الثقافة الصحيحة تقتضي النقاء من شوائب الشهوة والاثرة ، والتطهر من ادران التعصب والتخاذل . المثقف الحق يقول مع الامام الغزالي : « طلبنا العلم لغير الله فأبى ان يكون إلا لله » . الثقافة الصافية الواسعة كالمحبة التي تحدث عنها بولس الرسول ، تتأنى وترفق ، لا تحسد ، لا تتفاخر ولا تنتفخ ، لا تقبح ولا تطلب ما لنفسها ، لا تحقد ولا تظن السوء ، لا تفرح بالاثم بل تفرح بالحق ، تحتمل كل شيء وتصدق كل شيء وترجو كل شيء وتبصر كل شيء ، انها لا تسقط ابداً .

ومن حق الثقافة على المثقفين الجد في طلبها والسعي الحثيث لاستكمالها . هذه حقيقة اولية تغيب عن ذهن مدعي الثقافة عندنا . ما اشد كسلهم وما ارخص الوقت عندهم ، في حين ان الثقافة تتطلب الجد المستمر والجهاد العقلي الدائم لتظل حية نامية .

★

بهذه الجهود المشتركة المتآلفة تبذلها الدولة والشعب والمثقفون انفسهم تتولد الثقافة التي يتميز بها ، بل ينشأ عنها ، المجتمع العربي الافضل . أجل ! ان سبيل المجتمع العربي الافضل هو الثقافة : الثقافة المنبثة في صفوف الشعب ، المتجاوبة وحاجات المجتمع ، القائمة على احترام الحق ، المتأصلة في ماضيها الايجابي ، المشاركة في الحضارة الانسانية ، والمعطية لهذه الحضارة . بهذا النوع من الثقافة الحية الفعالة يتكون المجتمع العربي الحي الفعال ، المجتمع العربي القادر على البقاء ، الحري بالبقاء ، الباقي فعلاً في الارث الانساني المشترك .

قسطنطين زريق

(١) محاضرات الادباء ص ١٤ .